الأمم المتحدة S/2010/272

مجلس الأمن

Distr.: General
2 June 2010
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه إعلان استنبول، وهو الوثيقة الختامية لمؤتمر استنبول بشأن الصومال الذي حظيت تركيا بشرف تنظيمه بالتعاون مع الأمم المتحدة وحكومة الصومال الاتحادية الانتقالية، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم الإعلان المرفق باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن، فيما يتعلق بالبند المعنون ''الحالة في الصومال''.

(توقيع) إرتوغرول **أباكان**
الممثل الدائم

070610 070610 10-38629 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

# مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

## إعلان استنبول

٢٢ أيار/مايو ٢٠١٠

انعقد **مؤتمر استنبول بشأن الصومال** في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠، تجسيداً للعزم القوي الذي يحدو الأمم المتحدة وحكومة تركيا والمجتمع الدولي على العمل مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية وشعب الصومال في سبيل كسر حلقة الفوضى والعنف واليأس التي يتخبط فيها البلد، وبناء مستقبل للشعب الصومالي يسوده بالأحرى السلام والازدهار. وأكد المؤتمر مجددا سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

وانعقد المؤتمر في إطار اتفاق جيبوتي، الذي يرسم للصومال وقادته سبيلا واضحا وعمليا للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال. وتظل عملية جيبوتي مفتوحة في وجه جميع الصوماليين للعمل صوب إحلال السلام وتحقيق المصالحة والتنمية. وقد أعرب المؤتمر عن دعمه الكامل للرئيس الشيخ شريف أحمد والمؤسسات الاتحادية الانتقالية فيما يبذلانه من جهود لتنفيذ اتفاق جيبوتي. وكرر التزامه بتحسين ظروف معيشة الشعب الصومالي وأمنه، وتعزيز المصالحة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وزيادة فرص الاستفادة من الخدمات الأساسية، وبدء أنشطة إعادة الإعمار، وتثبيت موطئ قدم الصومال على الطريق صوب السلام والتنمية المستدامة.

ونوه المؤتمر إلى أن العديد من الالتزامات المتعهد بها في منتديات سابقة بشأن الصومال لم يوف بها، وحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي على الوفاء بها. وشدد المؤتمر بوجه خاص على لزوم أن تتصدى الحكومة الاتحادية الانتقالية على سبيل الاستعجال للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الكبيرة المحدقة بها. وشجع أيضا القطاع الخاص على الاضطلاع بدور إيجابي في مجال تعزيز السلام والاستقرار.

**١ - وسلّم المؤتمر بما يلي:**

- يواجه شعب الصومال وقادته جهودا دائبة تؤججها تدخلات داخلية وخارجية بهدف إعاقة التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويتطلب التغلب على الصعوبات الحالية وحالة انعدام الأمن بذل جهود حثيثة وطويلة الأجل للنهوض

بالتعاون السياسي وبناء مؤسسات حكومية قوية، مع العمل في الوقت نفسه على مكافحة التأثير المستشري للمنتفعين من النزاع، بالإضافة إلى وجود المقاتلين الأجانب والعناصر المتطرفة الأخرى.

- من المهم أن تبقى عملية جيبوتي للسلام والعملية الانتقالية على الطريق الصحيح. ويقتضي تنفيذ اتفاق جيبوتي بنجاح نبذ العنف والتطرف، ومواصلة التواصل والمصالحة السياسية مع الخارجين عن عملية السلام الذين يقبلون الدخول في الحوار. وقد رحب المؤتمر بما أحرزته الحكومة الاتحادية الانتقالية من تقدم في هذا المضمار، كما يتضح من الاتفاق الذي أبرمته مع أهل السنة والجماعة في آذار/مارس ٢٠١٠، والاتفاقية الأمنية المتعلقة بمكافحة القرصنة، المبرمة مع منطقة بونتلاند في نيسان/أبريل ٢٠١٠، إلى جانب التعاون الثنائي في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وشجع المؤتمر بونتلاند على مواصلة صون استقرارها وتعاونها السياسي مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. ورحب بعملية إرساء الديمقراطية التي تجري حاليا في ''صوماليلاند''، وحث على إكمال انتخاباتها المقبلة سلميا وبطريقة شفافة.

- إن الصومال بحاجة إلى إنشاء قوات أمن تتحلى بالوفاء والمهنية، تخضع لهيكل قيادة ومراقبة قوي وموحد، كما تحتاج إلى إعادة إدماج الجماعات المسلحة التي انضمت إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية. ومن الأمور الحيوية لتثبيت الاستقرار في الصومال في الأجل الطويل إعادة إنشاء قوات الأمن الصومالية وتدريبها وتزويدها بالعتاد وتسديد أجورها واستبقاؤها. وقد أشاد المؤتمر بجميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي وفرت التدريب لقوات الأمن الصومالية. وشدد على أهمية تقديم المجتمع الدولي للدعم على نحو منسق ومناسب من حيث التوقيت ومستدام، ووجه نداء من أجل الإفراج الفوري وفي حينه عن الأموال المتعهد بها لدعم المؤسسات الأمنية الصومالية. وعلاوة على ذلك، رحب المؤتمر بازدياد عدد المجندين الصوماليين المدربين، وكذلك بالتعيينات العسكرية الرفيعة المستوى في الحكومة الاتحادية الانتقالية، مما سيعزز هيكل القيادة والمراقبة تعزيزا كبيرا.

- لا يمكن إعادة إعمار الصومال وتنميته ما لم تعمل المؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والنساء وصوماليو الشتات والمجتمع الدولي معاً بطريقة فعالة ومتسقة. وبمقدور أنشطة الإنعاش أن تساهم بشكل أكبر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الصومال عن طريق زيادة الاستثمار ومواصلة إتاحة فرص العمل والتدريب. ويشجع المؤتمر على التركيز على المجالات الستة الأولى

ذات الأولوية التي حددتها الحكومة الاتحادية الانتقالية ومجتمع الأعمال، وهي: الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وهياكل النقل الأساسية؛ وصادرات الماشية؛ ومصائد الأسماك والخدمات المصرفية والتحويلات المالية؛ والطاقة البديلة. ودعا بوجه خاص إلى تقديم الدعم لتمويل إنجاز مطاري بوساسو وغاروي.

- من الحيوي تجديد التأكيد على تحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية في الصومال. وقد التزم المؤتمر بالعمل على إعداد خطط عمل ملموسة تشمل تحديد مشاريع رائدة لجلب الاستثمارات الخاصة والعامة بغية إنشاء مناطق اقتصادية.

- رحب المؤتمر بالنقاش الذي دار فيما بين أعضاء قطاع الأعمال والأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والحكومة الاتحادية الانتقالية، على هامش المؤتمر، بشأن ''المبادئ الضرورية لإنشاء بيئة مواتية لممارسة أنشطة مسؤولة في مجال الأعمال في الصومال''. وأقر المؤتمر بضرورة تهيئة ظروف مواتية للأعمال بما يعود بالنفع على السكان كافةً. وهو يتطلع إلى تعميق النظر في إبرام اتفاق بشأن الأعمال الحرة في الصومال.

- تتحمل الحكومة الاتحادية الانتقالية، بالشراكة مع المجتمع الدولي، مسؤولية رئيسية عن معالجة المعاناة الإنسانية التي يكابدها الشعب الصومالي. ولا بد أن تفي الحكومة الاتحادية الانتقالية بمسؤولياتها لضمان الوصول المأمون إلى السكان المستضعفين، وتقديم الخدمات الأساسية، وإدارة الموارد العامة بحصافة، وكفالة التوزيع العادل للإيرادات؛ وفرض تدابير مكافحة الفساد، وتطوير القطاع الخاص ودعمه؛ وبناء قدرات مؤسساتها المالية. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للشعب الصومالي. ووافق المؤتمر على أن ما تمخض عنه مؤتمر استنبول من نتائج في مجال إعادة الإعمار سيكمل أنشطة المساعدة الإنسانية القائمة، ولن ينال من الجهود المبذولة لتنظيم مؤتمر أكثر شمولا بشأن التنمية وإعادة الإعمار في مرحلة لاحقة.

**٢ - وقام المؤتمر بما يلي:**

- أشاد بمساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جهود إحلال السلام والاستقرار الدائمين في الصومال، وأعرب عن التقدير لمواصلة توفير القوات والعتاد إلى البعثة من جانب حكومتي أوغندا وبوروندي والبلدان المساهمة بأفراد شرطة في البعثة وهي أوغندا، وبوروندي وزامبيا وسيراليون وغانا ونيجيريا. وأدان شن أي أعمال عدائية على البعثة والمؤسسات الاتحادية الانتقالية. ودعا المؤتمر أيضا البلدان الأفريقية الأخرى إلى توفير قوات للبعثة لكي تتمكن من بلوغ قوامها المأذون به. وأعرب عن

تقديره للدعم المالي المقدم للبعثة من جانب المجتمع الدولي، وأكد على ضرورة أن يقدم جميع الشركاء الموارد للاتحاد الأفريقي بشكل يمكن التنبؤ به وموثوق ومناسب من حيث التوقيت. وفي هذا الصدد، دعا المؤتمر إلى الوفاء على وجه الاستعجال بجميع التعهدات التي أعلن عنها في مؤتمر بروكسيل لإعلان التبرعات، المعقود في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

- أحاط علما بالدور المهم الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجيران الصومال في مجال تعزيز السلام والأمن والتنمية في الصومال والمنطقة. وأكد من جديد مبادئ علاقات حسن الجوار، وحث شركاء الصومال على مواصلة دعم الجهود المبذولة تحقيقا لهذه الغاية. ورحب كذلك بقرار مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، المعقود في سرت في آذار/مارس ٢٠١٠، بالدعوة إلى عقد مؤتمر في غضون الأشهر القليلة التالية بشأن تعزيز أنشطة الإنعاش المبكر للصومال. وأعرب عن تقديره لتصميم جامعة الدول العربية على استلهام روح مؤتمر استنبول والاستناد إلى نتائجه، والتحضير لعقد مؤتمرها بالتعاون الكامل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، وجمهورية تركيا، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

- رحب كذلك باقتراح البنك الإسلامي للتنمية تشكيل فرقة عمل مكلفة بوضع آلية في غضون الأسابيع الأربعة التالية بغية جمع الشركاء الإنمائيين والوكالات المعنية بالتنمية لتلبية الاحتياجات الحيوية للصومال ريثما يجري تثبيت الاستقرار في البلاد. وستقترح فرقة العمل، التي سترأسها تركيا، وضع آلية لكفالة تقديم الخدمات الأساسية والإنسانية دون انقطاع، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية، وتعزيز سبل كسب الرزق، وإتاحة فرص العمل. ورحب المؤتمر مع التقدير بفتح مكتب تنسيق الخدمات الإنسانية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي مؤخرا، في مقديشو، وفاءً بالتعهد الذي أعلن عنه في الدورة السادسة عشرة لفريق الاتصال الدولي، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في جدة، وحث شركاء الصومال الآخرين على تكثيف مساعدتهم للصومال تجسيدا للتضامن الملموس مع هذا البلد.

- أعرب عن قلقه البالغ إزاء تزايد أعمال القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر ضد السفن المبحرة قبالة سواحل الصومال. ولاحظ مع التقدير المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى، بتنسيق مع فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، بغية تعزيز قدرة النظام القضائي ونظام

السجون في الصومال وكينيا وسيشيل وغيرها من دول المنطقة على مقاضاة القراصنة المشتبه فيهم وإيداع المدانين منهم في السجن، تمشيا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان المعمول به. وفي هذا الصدد، رحب بإنشاء صندوق الاستئمان الدولي الرامي إلى دعم مبادرات فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال عن طريق تغطية المصاريف المتعلقة بمقاضاة القراصنة المشتبه فيهم، ودعم مبادرات مكافحة القرصنة الأخرى، ورحب بما ستقدمه الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى من تبرعات للصندوق. وأشاد أيضا بالجهود التي تبذلها الدول الأخرى لمقاضاة القراصنة المشتبه فيهم في محاكمها الوطنية، وناشد الدول الأخرى أن تسهل مقاضاة القراصنة المشتبه فيهم في محاكمها الوطنية تمشيا مع القانون الدولي المعمول به، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان. وأعرب أيضا عن التقدير لدور عملية أطلنطا للاتحاد الأوروبي، وعمليتي الحامي الحليف ودرع المحيط التابعتين لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وفرقة العمل المشتركة ١٥١ التابعة للقوات البحرية المشتركة، في مجال مكافحة أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال.

**٣ - وأكدت الحكومة الاتحادية الانتقالية مجددا:**

- مسؤوليتها الرئيسية عن توفير الأمن لشعب الصومال بزيادة عدد المجندين الصوماليين المدربين، وكفالة إدماج جميع قوات الأمن، بمن فيهم أعضاء أهل السنة والجماعة، وتحسين هيكل المراقبة والقيادة للقوات الصومالية.

- التزامها بمواصلة جهود التواصل والحوار والمصالحة، والتعاون بشكل ملموس مع أهل السنة والجماعة، وتوسيع نطاق الشراكات مع الإدارات الإقليمية والمحلية.

- التزامها بتفادي المنازعات الداخلية لئلا تعيق عمل المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتقديم الخدمات إلى شعبها. ويستلزم ذلك أيضا العمل على تعزيز هياكل حكمها، وكفالة الشفافية والمساءلة وعمل المؤسسات الاتحادية الانتقالية بكفاءة.

- بذل الجهود لإيجاد سبل مبتكرة لإشراك الشعب الصومالي في صوغ الدستور الاتحادي الصومالي. وقد أكدت الحكومة الاتحادية الانتقالية أنه من المرتقب قطع أشواط مهمة في تنفيذ عملية شاملة وتشاورية بشكل كامل بحلول الشطر الثالث من عام ٢٠١٠. ومن الحيوي أيضا أن تأخذ الحكومة الاتحادية الانتقالية بناصية المهام اللازمة لتيسير تنفيذ الترتيب الانتقالي تنفيذا كاملا.

وأكد مؤتمر استنبول مجددا التزام العالم إزاء الصومال، ورفضه لجميع الجهود الرامية إلى زرع بذور العنف وعدم الاستقرار في البلد. وبذا، فنحن نوجه رسالة واضحة وقوية إلى شعب الصومال، مؤداها أننا لن نتركهم لوحدهم في مسعاهم صوب إحلال السلام والمصالحة والازدهار بعد سنوات عديدة من الفقر والمشقة والمعاناة. وبفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجتمع المدني الصومالي والقطاع الخاص، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، سيتسنى بناء مستقبل زاهر للصومال.

وأحاط المؤتمر علما بأن حكومة إسبانيا ستستضيف الاجتماع التالي لفريق الاتصال الدولي الرفيع المستوى، في مدريد، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وأعرب المؤتمر عن تقديره العميق لحكومة تركيا وشعبها لاستضافة مؤتمر استنبول، الذي قدم إسهاما كبيرا في الجهود المبذولة لإحلال السلام وبسط الأمن وتحقيق التنمية في الصومال.